الأمم المتحدة

S/2010/538

مجلس الأمن

Distr.: General
18 October 2010
Arabic
Original: English

التقرير النصف سنوي الثاني عشر للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا – معلومات أساسية

١ – هذا التقرير هو تقريري النصف سنوي الثاني عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يقيّم التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/193). وهو يلقي الضوء على المسائل المثيرة للقلق التي لا تزال تعرقل الجهود المبذولة من أجل تعزيز سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، على نحو ما دعا إليه القرار.

٢ – خلال شهر أيار/مايو، جرت انتخابات البلديات في البلد. وقد جرت في جو هادئ وسلمي عموما، على الرغم من وقوع حوادث أمنية طفيفة.

٣ – وفي ٣١ تموز/يوليه، استضاف الرئيس ميشيل سليمان قمة مشتركة في بيروت ضمت ملك المملكة العربية السعودية ورئيس الجمهورية العربية السورية. وقام أمير قطر بزيارة رسمية إلى لبنان في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، تخللتها جولة في القرى في الجزء الجنوبي من البلد. وكانت تلك الزيارات تعبيرا عن التزام عربي قوي بالحفاظ على الاستقرار في لبنان في سياق ازدياد حدة التوتر على الصعيد المحلي الذي تولد بفعل شائعات وتكهنات ومزاعم بشأن صدور لائحة اتهام محتملة عن المحكمة الخاصة للبنان. وإزاء تلك الخلفية، أطلقت مؤخرا تصريحات علنية حادة متبادلة بين القادة اللبنانيين، الأمر الذي أدى إلى تدهور المناخ السياسي.

٤ – وفي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس جمهورية إيران الإسلامية بزيارة رسمية إلى لبنان، شملت جولة في قرى الجنوب، حيث أعرب عن تأييده القوي لحزب الله.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٥ – أشيرُ إلى أنه، في الفترة التي مرت منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وُضع عدد من أحكامه موضع التنفيذ. فقد أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وعتادها العسكري من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة، وأجريا محادثات رفيعة المستوى بشأن مسائل ذات صلة بسيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه، مثل ترسيم الحدود المشتركة بينهما.

٦ – غير أن ترسيم الحدود، الذي لقي تشجيعا قويا من مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، لم يتحقق بعد. إضافة إلى ذلك، فإن في وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية، وحدوث نمط من الحوادث المسلحة المثيرة للقلق، ما يظل يشكل خطرا يهدد استقرار البلد والمنطقة، ويؤكد ضرورة قيام الحكومة والجيش اللبناني بممارسة حقهما في الانفراد باستخدام القوة في جميع أنحاء لبنان. لذلك، فإن الأمر لا يزال يتطلب بذل مزيد من الجهود لتحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وللحفاظ على الإنجازات التي تحققت بالفعل.

٧ – لقد أخذت علما بعناية بما قاله الرئيس سليمان في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، حينما أكد أن لبنان يسعى جاهدا للحفاظ على استقراره الداخلي عن طريق الحوار، باستكمال تنفيذ اتفاق الطائف، وباللجوء إلى المؤسسات القانونية لحل أي نزاع، وبالتزامه بقرارات مجلس الأمن.

٨ – وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بقيتُ على اتصال منتظم ووثيق مع جميع الأطراف في لبنان، وكذلك مع القادة ذوي الصلة بالأمر على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد استقبلت الحريري، رئيس الوزراء، أثناء زيارته مقر الأمم المتحدة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠. واجتمعت بالرئيس سليمان في نيويورك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، على هامش دورة الجمعية العامة. وفي هذه المناسبات، أعربت عن دعم الأمم المتحدة الكامل لسيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه من دون تدخل أجنبي. وقد حثثت محاوريّ على إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وجميع القرارات الأخرى المتعلقة بلبنان، بما فيه مصلحة هذا البلد في استقراره ورخائه.

ألف – سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

٩ – يهدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى توطيد سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومته، بما ينسجم واتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ الذي التزمت به الأطراف السياسية كلها في لبنان، والذي أعرب مجلس الأمن عن دعمه له في العديد من بياناته الرئاسية التي صدرت منذ ذلك الحين.

١٠ – لقد واصلتُ بذل جهودي الرامية إلى تشجيع الجمهورية العربية السورية ولبنان على إنجاز الترسيم الكامل لحدودهما المشتركة، وذلك أمر أساسي للوفاء بعدد من المتطلبات التنفيذية الواضحة الواردة في القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) والمنبثقة عن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ذلك أن ترسيم حدود لبنان عنصر حاسم في أنه يضمن سلامة أراضي البلد ويسمح بفرض سيطرة كاملة على الحدود. وفي ضوء التحسن الذي حدث في العلاقات اللبنانية السورية، يبدو أن هناك توافقا مجددا في الآراء على ضرورة أن يتخذ البلدان تدابير ملموسة في هذا الصدد. ولكن على الرغم من الخطوات الملموسة التي اتخذها لبنان والتعهدات العديدة الصادرة عن الجمهورية العربية السورية، لم يحرز أي تقدم ملموس. وفي حين أقر مجلس الأمن بأن ترسيم الحدود مسألة مشتركة بين البلدين، فقد حثهما، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على ترسيم حدودهما المشتركة، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامة أراضيه.

١١ – إن استمرار احتلال الجيش الإسرائيلي الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة شمال الخط الأزرق هو انتهاك لسيادة لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولقد أثرت هذه المسألة مرارا مع المسؤولين الإسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسوف أتناول هذه المسألة الهامة بمزيد من التفصيل في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إضافة إلى ذلك، فإن الجهود الدبلوماسية التي بذلت في ما يتعلق بمسألة مزارع شبعا لم تؤد إلى أي نتائج.

١٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الطائرات الإسرائيلية وطائراتها التي بدون طيار اقتحام المجال الجوي اللبناني يوميا تقريبا، وهو ما يشكل انتهاكا للسيادة اللبنانية وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويزيد حدة التوتر. وقد احتجت حكومة لبنان مرارا وتكرارا على هذه الانتهاكات. وقد ناقشت هذه المسألة في مناسبات عديدة مع السلطات الإسرائيلية على أعلى مستوى، وهي تدعي من ناحيتها أن عمليات التحليق هذه تجري لأسباب أمنية، متذرعة بحدوث انتهاكات مزعومة لحظر الأسلحة المفروض عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٣ - بعثت حكومة لبنان إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن رسالة (S/2010/460) بشأن وجود شبكات تجسس إسرائيلية مزعومة في البلد، مؤكدة أن ذلك يشكل اعتداء صارخا على لبنان وانتهاكا واضحا لسيادته. وتواصل الأجهزة الأمنية اللبنانية تحقيقاتها في هذه الشبكات. وقد قبض على عدة أفراد جدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدين بعض هؤلاء بالفعل في المحاكم.

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

١٤ - أكدت حكومة لبنان مجددا لدى الأمم المتحدة عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، بحيث تصبح قواتها في نهاية المطاف هي القوة المسلحة الوحيدة في البلد، على نحو ما دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). لهذا الغرض، يضطلع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بدور حاسم في تعزيز سيادة لبنان والسيطرة على جميع أنحاء البلد، على الرغم من أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات.

١٥ - أشعر بالقلق لازدياد عدد الحوادث الأمنية التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وشملت استخدام أسلحة ثقيلة في مناطق آهلة بالسكان. وقد وقع أخطر هذه الحوادث في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠ عندما اشتبك أنصار لحزب الله مع الأحباش في برج أبي حيدر، ببيروت الغربية. واستخدمت في القتال قذائف صاروخية ومدافع رشاشة. وأبلغ عن مقتل ثلاثة في معارك وقعت في الشوارع، وهي معارك انتشرت بسرعة إلى المناطق المحيطة. وتؤكد هذه الحوادث امتلاك جهات فاعلة غير حكومية أسلحة فتاكة في مناطق مأهولة بالسكان. وهي تدل أيضا على أن الجماعات المسلحة لا تأبه البتة لسلامة السكان المدنيين في لبنان ولا للقانون اللبناني. وفي أعقاب حادث يوم ٢٤ آب/أغسطس، دعا الحريري، رئيس الوزراء، إلى جعل العاصمة منطقة خالية من الأسلحة. وأعرب أعضاء حزب الله عن تحفظاتهم إزاء هذه المبادرة. وفي غضون ذلك، أعلن مجلس الوزراء اللبناني القيام بتعزيز وجود الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في بيروت.

١٦ - وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، أبلغت مصادر أمنية في لبنان عن وقوع بعض حوادث إطلاق نار وانفجارات في مرافق شبه عسكرية تقع في وادي البقاع الشرقي وتابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. إن وجود هذه المرافق الدائم على الحدود السورية اللبنانية يؤدي إلى زيادة عدد الثغرات في أجزاء من الحدود البرية ويشكل تحديا أمام سيطرة قوات الأمن اللبنانية على الحدود. ومن شأنه أيضا أن يجعل ترسيم الحدود أمرا شديد الصعوبة.

١٧ - وكما كنت قد أبلغت مجلس الأمن في مكان آخر، بمزيد من التفصيل، حدث في عدة حالات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أن مُنعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من التحرك بحرية في منطقة عملياتها. وكان بعض هذه الحوادث خطيرا، ويبدو أنها كانت منظمة في طبيعتها. وفي هذا الصدد، أعربُ عن ترحيبي بالبيان الذي أدلى به مجلس الوزراء في تموز/يوليه الماضي والذي أعلن فيه قراره تعزيز وجود الجيش اللبناني في جنوب لبنان، وبالإجراءات اللاحقة التي اتخذت في هذا الصدد.

١٨ - بالنظر إلى هذه الشواغل المثيرة للقلق، وإلى استمرار وجود الميليشيات وأنشطتها في لبنان، فإن تحسين إدارة حدود لبنان البرية ومراقبتها أمر يكتسب أهمية بالغة إذا أريد منع تدفق الأسلحة إلى الجماعات المسلحة. وقد أعربت عدة دول أعضاء عن قلقها إزاء النقل غير المشروع للأسلحة عبر الحدود البرية. وأقر المسؤولون الحكوميون في لبنان بكثرة الثغرات في الحدود التي يسهل اختراقها، وبإمكانية أن يحدث تهريب للأسلحة. وأنا آخذ هذه المعلومات على محمل الجد، ولكن الأمم المتحدة لا تملك الوسائل للتحقق منها بصورة مستقلة. ولقد أثرتُ هذه المسألة مع المسؤولين اللبنانيين ومع عدد من القادة الإقليميين، وطلبت مساعدتهم في هذا الصدد. فيجب أن تتخذ الدول جميعها التدابير اللازمة لمنع نقل الأسلحة إلى جماعات خارج نطاق سيطرة حكومة لبنان. فذلك عامل أساسي لتحقيق الاستقرار في لبنان والمنطقة.

١٩ - وفي هذا السياق، أكدت لي السلطات اللبنانية من جديد التزامها بتحسين مراقبة الحدود البرية لمنع تدفق الأسلحة والذخائر والأفراد غير المصرح به إلى البلد. إن عمل القوة المشتركة لمراقبة الحدود يستحق الثناء. غير أن هناك حاجة إلى زيادة الجهود المبذولة حاليا وجعلها أكثر انتظاما، تنفيذا للتوصيات الواردة في تقارير الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية. ويتضح أيضا أن تحقيق الفعالية في إدارة الحدود يتطلب تعاون دول الجوار وترسيم حدود لبنان.

جيم - تفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٠ - في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، يدعو مجلس الأمن إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، ولا يعدو ذلك أن يكون انعكاسا وإعادة تأكيد لقرار أجمع اللبنانيون على الالتزام به بموجب اتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩، في أعقاب الحرب الأهلية. وقد أفضى هذا التفاهم، في ذلك الوقت، إلى تخلي الميليشيات اللبنانية، باستثناء حزب الله، عن أسلحتها.

٢١ - ومما يؤسف له أن تظل ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج سيطرة الحكومة، في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي حين تمتلك عدة مجموعات، من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان، أسلحة خارج سيطرة الحكومة - كما تبيّن من الحوادث الأمنية الأخيرة - لا يزال الجناح العسكري لحزب الله هو أكبرها وأكثر الميليشيات اللبنانية تسلحا في البلد. إضافة إلى ذلك، هناك جماعات فلسطينية مسلحة ناشطة في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٢٢ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم ملموس نحو تفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، على نحو ما هو مطلوب في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢٣ - وفي واقع الأمر، وعلى الرغم من أحكام هذا القرار لا يزال حزب الله يحتفظ بقدرة شبه عسكرية كبيرة لا تزال مستقلة عن الجيش اللبناني وربما تجاوزت قدرات ذلك الجيش. بالإضافة إلى ذلك، ظلت الأمم المتحدة تتلقى بانتظام تقارير عن قيام حزب الله بتعزيز ترسانته وقدراته العسكرية وتوسيعها. وفي عدد من التصريحات العامة التي صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم ينف مسؤولون كبار في حزب الله أو يؤكدوا أن هناك عمليات نقل للأسلحة، لكنهم أقروا باحتفاظهم بترسانة كبيرة، تشمل قدرات استراتيجية. وترى هذه الجماعة أن صمتها في ما يتعلق بتفاصيل قدراتها العسكرية يشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الردع التي تتبعها. وليست الأمم المتحدة في وضع يمكنها من التحقق بصورة مستقلة من التأكيدات التي قدمت، ولكنها تأخذها على محمل الجد.

٢٤ - ظلت مسألة احتفاظ حزب الله بترسانة كبيرة من الأسلحة خارج سيطرة الحكومة تشكل قضية محورية في النقاش العام. وما زلت مقتنعا إلى حد بعيد بأن أفضل طريقة لنزع سلاح حزب الله والميليشيات الأخرى هي أن تتم من خلال عملية سياسية بقيادة لبنانية. وقد اتخذت هذه العملية السياسية، حتى الآن، شكل الحوار الوطني اللبناني الذي يجمع زعماء لبنان السياسيين الرئيسيين.

٢٥ - ساعد الحوار الوطني برئاسة الرئيس سليمان، منذ استئنافه في أعقاب أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨، على الحفاظ على الاستقرار في البلد، واحتواء الخطاب العام. ولمعالجة مسائل الأسلحة الموجودة خارج سيطرة الحكومة، طُلب من المشاركين في هذا المنتدى عرض مواقفهم بشأن استراتيجية الدفاع الوطني، والبحث، من خلال لجنة من الخبراء، عن القواسم المشتركة في المقترحات التي قدمها المشاركون. وحتى الوقت الحاضر، لم يرشح جميع المشاركين أعضاءهم للجنة الخبراء التي، للأسف، لا تعقد اجتماعاتها على أساس منتظم.

٢٦ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، دعا الرئيس سليمان إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني في مناسبتين: في ١٧ حزيران/يونيه و ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠. وقد أظهرت المناقشات التي جرت في الدورة الأخيرة مرة أخرى مركزية مسألة سلاح حزب الله في ما يتصل بوضع استراتيجية وطنية، والمعارضة القوية التي أبداها حزب الله وحلفاؤه السياسيون بشأن مناقشة هذه المسألة. ونتيجة لتلك المناقشات، اتفق المشاركون على جملة أمور منها ما يلي: (أ) مواصلة دراسة استراتيجية الدفاع الوطني؛ و (ب) التأكيد على أهمية التوصل إلى إجماع على الصعيد الوطني وتوطيد الاستقرار السياسي والأمن والالتزام بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر الحوار الوطني، وخصوصا تلك المتعلقة بالسلاح الفلسطيني غير المشروع الموجود خارج المخيمات؛ و (ج) مواصلة الحملة الوطنية الرامية إلى ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين ورفض تجنيسهم. وتم الاتفاق على استئناف الحوار الوطني يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٧ - وفي ما يتعلق بحالة الفلسطينيين في لبنان، يسرني أن أفيد بأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أكدت لي وبصورة علنية مناشدتها الفلسطينيين في لبنان احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي، وكذلك مقتضيات القانون والأمن في لبنان.

٢٨ - وفي حين يظل الوضع في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الإثني عشر مستقرا نسبيا، فإن الخطر المتمثل في إمكانية أن ينتشر العنف داخل المخيمات ليشمل المناطق المحيطة بها لا يزال قائما في عدد من هذه المخيمات. ولا يزال بعض مخيمات اللاجئين يوفر ملاذا آمنا لأولئك الذين يسعون إلى الهروب من سلطة الدولة. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مصادر أمنية عدة حوادث داخل مخيمات اللاجئين وحولها استخدمت فيها الأسلحة.

٢٩ - وعلى الرغم من هذه الحوادث، أدى توثيق التعاون بين سلطات المخيمات الفلسطينية والسلطات اللبنانية إلى تحسين حالة الأمن في المخيمات. وفي الوقت نفسه، فإن السلطات اللبنانية لا تحتفظ بوجود دائم داخل المخيمات، على الرغم من أن مجلس النواب اللبناني ألغى، في عام ١٩٨٧، اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩، الذي سمح بوجود قوات فلسطينية مسلحة في مخيمات اللاجئين. فالأمر يتطلب بذل مزيد من الجهود لاحتواء التوتر المحتمل في المخيمات.

٣٠ - لا تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان سيئة للغاية. وقد ظلت الأمم المتحدة لسنوات عديدة تحث الحكومة اللبنانية على تحسين الظروف التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، دون المساس بالقرار النهائي المتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة، لا سيما في ضوء ما يترتب على ظروف الحياة الصعبة من آثار ضارة على الوضع الأمني على النطاق الأوسع. وقد طمأنني الحريري، رئيس الوزراء، بأن حكومته لا تزال ملتزمة بمعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين.

٣١ - وضمن جهود كبيرة بذلت لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، اعتمد مجلس النواب اللبناني في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ تعديلات على قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، رفع بموجبها القيود المفروضة على عمل اللاجئين الفلسطينيين في البلد، استنادا إلى مشروع اقتراح تقدم به في الأصل النائب وليد جنبلاط، عضو مجلس النواب، في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن شأن التشريع الجديد أن ييسر، في جملة أمور، توظيف اللاجئين الفلسطينيين من قبل أصحاب العمل اللبنانيين. بل إنه سيوفر أيضا عددا من أشكال الحماية القانونية للموظفين الفلسطينيين.

ثالثا - ملاحظات

٣٢ - إن أداء حكومة الوحدة الوطنية واجباتها في لبنان هو أفضل ضمان للحفاظ على الهدوء وتعزيز الحوار في البلد، وفقا للالتزامات التي تعهد بها جميع الزعماء اللبنانيين في الدوحة في أيار/مايو ٢٠٠٨. وإنني لأشعر بقلق بالغ من تصاعد التوتر السياسي في البلد في الآونة الأخيرة كما يتجلى من جملة أمور منها العبارات القاسية والأعمال التي تنم عن التحدي. إن لبنان يشهد حاليا مناخا يتسم بعدم اليقين وهشاشة الأوضاع. فيتعين، إذن، أن تسود روح الوفاق واحترام مبادئ الأمن. ويجب على القادة السياسيين في البلد أن يركزوا على تعزيز سيادة بلدهم واستقلاله، وكذلك الأمر في ما يتعلق بمؤسساته. وإني أحث جميع الزعماء السياسيين على أن يتجاوزا المصالح الطائفية والفردية ويعملوا بحق على النهوض بمستقبل الأمة ومصالحها.

٣٣ - وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، حافظ لبنان على المنجزات التي سبق أن تحققت في إطار تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). غير أنه لم يحرز أي تقدم ملموس يذكر بعد ذلك، إذ إن المسائل المتبقية التي يتعين معالجتها هي مسائل شائكة إلى أبعد حد.

٣٤ - إن وجود ميليشيات خارج سيطرة حكومة لبنان يشكل تحديا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة وسيطرتها على أراضيها. ويبقى هذا الأمر مفارقة أساسية وخطيرة تقف ضد تطلعات الديمقراطية في لبنان وتهدد السلم الأهلي. فتفكيك الميليشيات ونزع أسلحتها أمر ذو أهمية حيوية لتعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وإنني أشجب استخدام جهات فاعلة من غير الدولة أسلحة ثقيلة في المناطق الآهلة بالسكان، وقد أدى ذلك إلى حدوث إصابات ووفيات. ولهذا السبب، أناشد جميع الأطراف، داخل لبنان وخارجه، على أن يوقفوا فورا جميع الأعمال الرامية إلى نقل الأسلحة وحيازتها، وإلى بناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة.

٣٥ - إنني أدرك أن احتفاظ حزب الله بقدرات شبه عسكرية مستقلة لا يزال في قلب الجدل السياسي في لبنان والعملية الجارية من أجل تحقيق المصالحة بعد الحرب الأهلية. فترسانته العسكرية الكبيرة تخلق جوا من الخوف وتشكل تحديا كبيرا إزاء سلامة المدنيين اللبنانيين وأمام انفراد الحكومة بالاستخدام المشروع للقوة. وإنني أدعو قادة حزب الله إلى إكمال عملية تحول الجماعة إلى حزب سياسي لبناني فحسب، وإلى نزع سلاحها، بما يتفق ومتطلبات اتفاق الطائف. ويتوجب على الأطراف الإقليمية التي لها علاقات وثيقة مع حزب الله أن نشجعه على اتباع هذا المسار.

٣٦ - لقد لاحظت بارتياح أن الرئيس سليمان، في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة قبل شهر، أكد التزام بلده بتنفيذ اتفاق الطائف. فيجب على الجميع المحافظة على هذا الاتفاق وتنفيذه من أجل تجنب شبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين.

٣٧ - لا يزال الحوار الوطني يشكل أداة هامة للحفاظ على الهدوء والاستقرار في البلد ولمعالجة المسائل الحرجة المتصلة بالأسلحة الموجودة خارج سيطرة الدولة. غير أن وضع استراتيجية للدفاع الوطني أمر لا يزال يواجه عقبات كبيرة تكتسب طابعا سياسيا أكثر منه تقنيا. وفي الواقع، فرغم الإقرار بمزايا عملية الحوار الوطني هذه، فإن المكاسب العامة التي تحققت منها حتى الآن لا تزال محدودة.

٣٨ - وإنني أثني على الرئيس سليمان لما أبداه من قيادة في توجيه هذه العملية الصعبة، التي أسهمت كثيرا في تخفيف حدة التوتر الداخلي في لبنان، وخصوصا بعد الاشتباكات الخطيرة التي حدثت في أيار/مايو ٢٠٠٨. ولكن، في الوقت ذاته، ينبغي أيضا أن يحرز الحوار الوطني تقدما ملموسا صوب تحقيق هدفه المعلن وهو وضع استراتيجية للدفاع الوطني. ومن شأن هذا، أن يستدعي هو أيضا معالجة مسألة وجود أسلحة خارج سيطرة الدولة. وينبغي إرساء عملية ذات مصداقية في هذا الصدد، تتضمن معايير واضحة يمكن على أساسها قياس ما يحرز من تقدم، وزيادة ترسيخ النظام المؤسسي. وأشدد مرة أخرى على ضرورة وضوح الهدف الرئيسي من هذا الحوار، وهو جمع كل الأسلحة في لبنان تحت سيطرة الحكومة وحدها. وأحث المشاركين في الحوار الوطني على إثبات الجدية في معالجة هذه المسائل الحرجة المتعلقة بالسيادة والدفاع الوطني.

٣٩ - وإني آمل أن يمهد التقارب بين لبنان والجمهورية العربية السورية الطريق لمعالجة القضايا الثنائية الهامة التي لا تزال معلقة، من قبيل ترسيم الحدود اللبنانية السورية. وأرحب مجددا بنية الحكومتين مواصلة العمل بشأن هذه المسألة، وذلك أمر من شأنه أن يتيح تعزيز مراقبة الحدود، ويشجع البلدين على بدء أعمال الترسيم بسرعة.

٤٠ - إن استمرار وجود الهياكل الأساسية شبه العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وفتح الانتفاضة، خارج المخيمات لا يزال يشكل لديّ مصدر قلق كبير. ويؤسفني ألا يلقى تشجيعي الحكومة المتكرر، على معالجة هذه المسألة التي طال أمدها، آذانا صاغية، على الرغم من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن ذلك في مؤتمر الحوار الوطني المعقود في عام ٢٠٠٦. وإني أحث حكومة الوحدة الوطنية على تنفيذ القرارات المتفق عليها سابقا، وتم تأكيدها مجددا في البيان الوزاري الصادر عن الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، المتصل بالأحكام المتعلقة بنزع سلاح المواقع العسكرية الفلسطينية خارج المخيمات، ومعالجة مسألة السلاح الموجود داخل المخيمات. وإنني إذ أدرك أن الميليشيات التابعة لهاتين الجماعتين تربطها علاقات إقليمية وثيقة، أناشد من جديد حكومة الجمهورية العربية السورية أن تمد يد المساعدة في هذه العملية.

٤١ - وأثني على حكومة لبنان وأعضاء مجلس النواب اللبناني لما اتخذوه من خطوات تشريعية هامة أولى من أجل تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بأي حل شامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل. وإنني أتطلع إلى تنفيذ هذه التشريعات، خلال الفترة المقبلة، تحت إشراف وزارة العمل، وبدعم من لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني. وآمل أن يتخذ قريبا مزيد من الخطوات في هذا الاتجاه، إذ إنني على اقتناع بأن معالجة الظروف الصعبة للاجئين الفلسطينيين سيكون له أثر إيجابي على التعايش بين اللبنانيين والفلسطينيين، ومن ثم، على الأمن والاستقرار على الصعيد الوطني .

٤٢ - إن الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخرا تؤكد ضرورة أن تبذل قوات الأمن اللبنانية مزيدا من الجهود لمنع أعمال العنف والتصدي لها، وأن توضح حكومة لبنان وجميع القادة السياسيين ذوي الصلة أن مثل هذه الأعمال لا يمكن التسامح فيها. وعلى الرغم من أن قوى الأمن اللبناني تحرص على عدم تأجيج التوترات الطائفية بالميل ناحية أي جهة في الاشتباكات المسلحة، فإن عليها واجب واضح هو فرض القانون اللبناني وحماية السكان المدنيين في لبنان من الأذى.

٤٣ - أما الجيش اللبناني، فيضطلع بدور حاسم في تعزيز سيادة لبنان وسيطرته على جميع أنحاء البلد، ومن ثم، تعزيز الاستقرار. ويمثل الجيش اللبناني أيضا رمزا قويا لسيادة لبنان ووحدته، بإظهاره التزاما قويا وعزيمة صلبة. إن تعدد المسؤوليات الأمنية الملقاة على كاهل هذا الجيش، مضافا إليه أنه لا يزال يفتقر إلى المعدات العسكرية الكافية، يؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. لذلك، فإنني أدعو البلدان المانحة على مواصلة تقديم دعمها ومساعدة الجيش اللبناني على تحسين قدراته اللوجستية والعملياتية.

٤٤ - وإنني أشجب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والانسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر، ووقف تحليق طائراتها الحربية في الأجواء اللبنانية.

٤٥ - باختصار، فإنني ما زلت مدركا تماما أن اجتماع انعدام الثقة بين الطرفين مع استمرار وجود الميليشيات يمكن أن يؤدي إلى نشوء توتر وحالة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار في لبنان وخارجه. ولا ينبغي أن يستخدم هذا البلد منصة انطلاق لمزيد من التطلعات الإقليمية أو لتأجيج الصراع. فيجب إذن أن يحافظ لبنان على إطاره السياسي الشامل في التعايش القائم على الاحترام المتبادل، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاق الطائف. وأحث جميع أصدقاء لبنان وجيرانه على الاضطلاع بدور بناء في دعم حكومة الوحدة الوطنية فيه بنية حسنة، واضعين في اعتبارهم كل التضحيات التي بذلها لبنان من أجل تعزيز سيادته واستقلاله السياسي.

٤٦ - بناء على ذلك، أدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة على الالتزام التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأواصل جهودي من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لهذه القرارات وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة باستعادة سلامة أراضي لبنان وكامل سيادته واستقلاله السياسي.